تتمة الطلاق تقتريه الاحكام الخمسة الاباحة والندب والكراهة والحرمة والوجوب
اما الوجوب بان يلزم على عدم الاضرار بالمراة كان لا يحد ما ينفقه عليها او يمتنع من الوطي
مع عدم رضاها بذلك واما الندب بان تكون زائنة او تاركة الصلاة ولا تنزجر عن ذلك الا
ان يكون قليل منفلتا بحيها فانه مسكها وعياله بنفقة الا فتسام بما فقد يراه عدوي
قوله والمراجعة فكل ما يصح به الطلاق يصح به الرجعة ومن ثم لو كان الزوج ممن لا يرى صحة
الطلاق في الحيض لكونه من اهل الاجتهاد فراجع في حيض ثم طلقها في طهر جاز على
ما افتى به الوالد رحمه الله تعالى وكذا لو كان ممن يرى ان الطلاق في الحيض بدعة
او يعتبر الرياث لم يجز له ان يتزوج بها لانه يعتقد انها لم تحل له بذلك
الذهب خمسة يجوز رجعتها ولا يجوز نكاحهم اه عدوي

جميعا فقام غضبان ثم قال اتلعبون بكتاب الله عز وجل وانا بين اظهركم
ومع ذلك يلزمه الطلاق الثلاث ان وقع في كلمة واحدة على المعروف
من المذهب واما الثاني وهو طلاق السنة اي الذي اوقعته السنة
فيه وحكمه انه مباح ثم فسره بقوله وهو ان يطلقها في طهر لم يجامعها
اي لم يجامعها فيه طلقة واحدة ثم لا يتبعها طلاقا حتى تنقضي العدة
فهذه اربعة قيود حتى فقد واحد منها لم يكن سنيا فاحترز بقوله

[illegible]

مالم تضع والمعتدة بالشهور وهي المستحاضة واليائسة ترجع
مالم تنقض العدة وعدة الاولى سنة والثانية ثلاثة اشهر
تستقبلها بالاهلة والاقراء جمع قرء بفتح القاف وضمها وعليه
قوله وعدة الاولى سنة الخ فيه تسامح لان عدتها ثلاثة اشهر
والسنة اظهر التي قبلها انها هي استبرا الزوال الرابع
وعلة كل يقال فيما التي تاخر حيضها لمرض او نحوه
قوله وهي المستحاضة التي تميز دم الحيض من دم الاستحاضة لان التي لا تميز
تعتد بالاقل ولا يخفى ما في عبارته من انه تقسيم الشيء الى نفسه وما يقابله بالاشهر الصغيرة
تطيف الوطي والتي تاخر حيضها بمرض او نحوه بلا سبب ساع ارضاع او مرض اه عدوي

والوطي دون النية الخ انظر هذا في النسخة التي قبل هذه فعليه لو وطيها ولم ينو رجعتها واستمر على
ذلك وطلقها ثلاثا بعد خروجها من العدة فمقال محمد لا يلزمه لانها اجنبية وقال ابو اسحاق يلزمه مراعاة
قال ابن وهب والليث في ان الوطي لا يفتقر لنية قال ابن ناجي وهو الصواب اخذا بالاحتياط وبه افتى
واحد من شيوخنا انتهى وقال ابن عرفة لا تعتد بها بصيغة النكاح ان نواها اه عدوي

الجمهور عندنا وعند الشافعي هي الاطهار وعند ابي حنيفة
الحيض سؤال اورد ائمة الحنفية على المالكية وهو ان الله
تعالى يقول ثلاثة قروء وانتم تقولون تعتد بقرئين وبعض قرء
لانه قد يطلقها في اخر الطهر اجاب بعضهم عن ذلك بانه
يجوز ان يطلق ذلك على قرئين وبعض قرء وان الله تعالى قال
الحج اشهر معلومات والمراد بذلك على المشهور شهران وعشرة ايام
وينهى بمعنى ونهي تحريم ان يطلق الرجل زوجته وهي في
الحيض فان طلق لزمه لما صح ان ابن عمر رضي الله عنهما طلق
امراته وهي حايض فسال عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن
ذلك فقال صلى الله عليه وسلم مره فليراجعها ثم ليمسكها حتى
تطهر ثم تحيض ثم تطهر ثم ان شاء امسكها بعد وان شاء طلق قبل ان يمس
فتلك العدة التي امر الله بها النساء قال ابن عمر حسبت على بتطليقة

تنبيه مثل الطلاق في الحيض الطلاق في النفاس واختلف
في علة منع الطلاق في الحيض على قولين مشهورين احدهما انه
لتطويل العدة والاخر انه تعبد وان لم يراجعها اجبر على الرجعة
وصفة الجبر ان يامره الحاكم بها فان ابا هدد بالسجن فان ابى سجن
فان ابى هدد بالضرب ويكون ذلك قريبا بعضه من بعض في مجلس واحد
وهذا الجبر اذا كان الطلاق رجعيا بائنا وهو مقيد ايضا بما اذا لم
تنقض العدة فاذا انقضت فلا رجعة ولا جبر والتي لم يدخل
بها يباح له انه يطلقها متى شاء في طهر او حيض على المشهور اذ
لا عدة عليها والثلاثة تحرم بها الا بعد زوج لقوله تعالى فان
طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره ومن قال لزوجته
انت طالق فهي واحدة اي يلزمه طلقة واحدة حتى ينوي اكثر

قوله انه نهو والعدة وهو الاظهر لان الله تعالى قال فطلقوهن لعدتهن
او مطلوقة فلما يلزمه الطلاق الا بالنية لانه من الكنايات الخفية
الفرق الاصل في جميع تلك الالفاظ الغير الا ما عرف بقل انت طالق وخوه للانشا واستعمل غيره على الخبر ويقع ولو لاهنا
قوله انه طالما مثلا لانه على فرض علمه بالنحو هازل وهو يلزمه اه عدوي

قوله اورد ائمة الحنفية على المالكية الخ فيه ان هذا ورد على الشافعية ايضا
فالاولى حذفه وقوله ما زاد على الواحد
قوله انه قد يطلقها في اخر الطهر بعضهم عن ذلك بانه
قوله انه تطلقها في اثناء الطهر بالمعنى طلقها
في اثناء الطهر تحقيقا لان قال الفقد نقل
خصوصية للملحق
رحمه الله على الصورة السوقة اه عدوي
قوله وهي من الحيض اي والفرض انها
غير حامل بدليل كذا يعد من الا الا
وقبل الغسل او التيمم ان عدمت الا الا
قوله وهذا في الطلاق في الحيض علم مما
انه ان طلق في ذلك المالكة لا يجبر عليها
قوله بعد اي بعد الطهر من الحيض الثاني
قوله قبل ان يمس اي يجبرها اجابتها
قوله والمراجعة فكل ما يصح به الطلاق يصح به الرجعة ومن ثم لو كان الزوج ممن لا يرى صحة
الطلاق في الحيض لكونه من اهل الاجتهاد فراجع في حيض ثم طلقها في طهر جاز على
ما افتى به الوالد رحمه الله تعالى وكذا لو كان ممن يرى ان الطلاق في الحيض بدعة
او يعتبر الرياث لم يجز له ان يتزوج بها لانه يعتقد انها لم تحل له بذلك
الذهب خمسة يجوز رجعتها ولا يجوز نكاحهم اه
عدوي

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)